المحاضرة الثالثة

(المشكلات الاجتماعية والأزمة الراهنه ، سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية)

ماهية المشكله الاجتماعية :

يواجه الانسان من بداية النشأة وحتى اليوم مشكلات متعددة من اجل اشباع حاجاته الانسانية المختلفة ،فهو يدخل فى علاقات متعددة مع البيئة الطبيعية حتى يمكنه استثمار مواردها التي يشبع عن طريقها حاجاته الأساسية والكمالية وتبعا لهذه العلاقة التبادلية التي توضح تأثر الانسان وتأثيره فى الطبيعة تطورت العلوم الطبيعية المختلفة إلا ان علاقة الانسان بالطبيعة لا تتم اليوم وحتى منذ قرون طويلة بصورة فردية كما كان يحدث فى العصور البدائية .

حينما كان يبحث الانسان البدائي بمفرده عن المصادر الطبيعية التي تمكنه من اشباع حاجته للغذاء او الكساء او لبقاء النوع بل ان علاقة الإنسان بالطبيعة تتم بصورة جماعية او ان صح القول بصورة تفاعلية فهو يقوم باستغلال مصادر البيئة الطبيعية بالاشتراك مع بقية افراد المجتمع الذى يعيش فيه .

إلا اننا يجب ان نشير هنا الى ان هذا الاشتراك فى العمل والتجمع بين افراد المجتمع ليس مجرد تجمع لا تحكمه اية قواعد بل انه تجمع منظم يقوم على التفاعل بين افراد المجتمع فى مواجهة البيئة الطبيعية .

هذا علما بأن هذا التفاعل يستمر لفترة زمنية كافية تمكن من استمرار النظام وتحقيق اهدافه القريبة والبعيدة او باختصار لتحقيق اهداف استقرار النظام وبقائه اطول فترة ممكنة .

وعلى ذلك يمكن القول ان الانسان فى محاولته اشباع حاجاته يدخل فى علاقات مع البيئة الطبيعية من جهة ومع افراد المجتمع من جهة اخرى .

وهنا تراكمت الخبرات الانسانية حول البيئة و تطورت امكانيات افضل لاستغلالها وعليه يمكن القول إن حل مشكلة الانسان مع الطبيعة كانت أسبق من حل مشكلاته مع افراد المجتمع الاخرين .

و يعد تطور العلوم الطبيعية مؤشرا و دليلا واقعيا على ذلك ومع تشابك العلاقات الاجتماعية وتعقدها بين افراد المجتمع وتعقد النظام الاجتماعي وتعقد علاقات وحداته ظهرت الحاجة إلى علم يحدد القواع والقوانين التي تحكم هذه العلاقات بل ظهرت الحاجة الى علم يساهم في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع بأفراده وجماعاته المختلفة تلك المشكلات التي تواجه افراد المجتمع اثناء تفاعلهم مع بعضهم البعض وذلك عند قيامهم بالعملية الانتاجية من اجل اشباع حاجاتهم .

وكما هو الحال في العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة يختلف علماء الاجتماع المهتمون بدراسة المشكلات الاجتماعية فيما بينهم حول تعريف المشكلة الاجتماعية وعناصرها وكذا حول الطرق والخطوات المختلفة التي تتبع لدراستها ولجمع الحقائق والبيانات والشواهد حولها **إلا أننا يمكن ان نلخص هذا الاختلاف بين وجهات النظر المختلفة في اتجاهين نظريين اساسيين** تتفرع من كل منهما مدارس ونظريات مختلفة **يتمثل الاتجاه النظري الاساسي الاول** في دفاع معظم رواد علم الاجتماع وكذا العديد من علماء الاجتماع المعاصرين الغربين عن الرأسمالية كنظام اجتماعي اقتصادي مؤكدين بأنه النظام الافضل .

الذي يمكن ان يحقق ويشبع حاجات افراد المجتمع الاساسية والكمالية بصورة افضل وأكثر رفاهية ويؤكد اتباع هذا الاتجاه ان اساس المجتمع استقرار انظمته المختلفة وتوازن مكوناته وتكامل جماعاته الاجتماعية وتناغمهم ومن ثم يرون انه في حالة ظهور بعض المشكلات التي تعيق هذه العمليات من تحقيق الهدف النهائي للنظام فإن هذا الوضع غير

الطبيعي لا يجب ان يدعو البعض إلى العمل او حتى إلى المناداة بضرورة تغيير هذا النظام السائد وإحلال نظام بديل فالتصور او التفكير الاقرب إلى الواقعية ان يعمل الجميع على حل هذه المشكلات من خلال إصلاح الاجزاء التي أدت إلى هذا الخلل الوظيفي او ذاك او تبديل هذه الاجزاء فقط دون المساس بقاعدة النظام وأساسياته .

وعليه تكون عملية التغيير الاجتماعي هنا عملية إصلاحية لا تمس اساس البناء حيث إن القاعدة في النظام الاجتماعي أنه دائم ومستقر وان عملية التغيير ما هي إلا عملية عارضة ستقود إلى إعادة الاستقرار إذا ما تمت بصورتها الإصلاحية المشار إليها .

فروبرت ميرتون على سبيل المثال – الذى يعد احد ابرز علماء الاجتماع الامريكيين المهتمين بدراسة المشكلات الاجتماعية نجده يحدد اسبابها فى عملية التعارض بين القواعد الاجتماعية والواقع الاجتماعي .

وفى عرض نول تيمز (احد انصار البنائية الوظيفية) للاتجاهات النظرية المختلفة فى دراسة المشكلات الاجتماعية نجده يقدم عرضا يتميز بعدم مصداقيته بالإضافة الى اننا نلحظ تحيزه الواضح لأحد هذين الاتجاهين ولا غرابة فى ذلك حيث نجده يقرر بوجود اتجاهين متمايزين لدراسة المشكلات الاجتماعية .

يتمثل الاول منهما فيما يطلق عليه الاتجاه التكاملي وهو الاتجاه الذى يرى ان المجتمع يعد بناء مترابط الاجزاء يتميز بالاستمرار والثبات النسبي .

ويضيف بان لكل جزأ من هذه الاجزاء وظيفة يؤديها من اجل تحقيق هدف اشمل ألا وهو المحافظة على البناء الكلي للمجتمع ونظامه ومن ثم فإذا اختلت وظيفة أي جزأ من الاجزاء فإنها تؤثر فى وظائف الاجزاء الاخرى .

اما ادوين سيزر لاند فيضع نظرية يحدد فيها العوامل الرئيسية للسلوك الإجرامي ويطلق عليها نظرية المخالطة الفارقة تلك التي تذهب فى تفسيرها للسلوك الإجرامي الى العوامل الاجتماعية الكامنة وراء ظهور الجريمة أي مجموعة العوامل التي يجب البحث فيها للوصول الى التفسير السليم للجريمة والسلوك المنحرف .

<u>وتقوم نظرية سيزر لاند على الحقائق التالية :</u>

١- ان السلوك الإجرامي سلوك متعلم .
٢- يتعلم الفرد هذا السلوك عن طريق الاتصال ببعض الافراد
٣- ان هؤلاء الافراد ينتمون الى بعض الجماعات القريبة من الفرد .
٤- ويشتمل تعلم السلوك الإجرامي واكتسابه على تعلم اساليب حدوث الفعل الإجرامي .
٥- يرتبط اكتساب السلوك الإجرامي بمدى احترام او عدم احترام الجماعات القريبة من الفرد للقانون الموضوع .
٦- مع زيادة حجم تلك الجماعات التي يرتبط بها الفرد – أي الجماعات التي لا تحترم القانون والقواعد السلوكية –تكون الفرصة مهيأة لخروج الفرد ايضا عن القانون .

ويقرر بيكر ان المجتمعات الحديثة متعددة التنظيم بحيث انها تشتمل على العديد من الجماعات وبالتالي الثقافات والقيم المختلفة بل والمتعارضة فى الكثير من الاحيان وعلى ذلك يقرر ان هذه الجماعات تتصارع وتتعارض اهتماماتها وقيمها ومن ثم يكون من غير المتوقع الاتفاق حول نمط السلوك الملائم لكل موقف وبخاصة ان مقترف السلوك المنحرف قد حكم عليه وفقا لقواعد لم يكن له يد فى صنعها ولم يوافق عليها فهي قواعد طبقت عليه ومصدرها افراد اخرون .

ومع تعدد البحوث والدراسات فى مجال المشكلات الاجتماعية ظهرت محاولات عديدة للتنظير فى هذا المجال الا ان هذه المحاولات ورغم قشورها المتمايزة والمختلفة فهي فى معظم الاحيان كانت متشابهة وعليه نحاول فى عملنا هذا ان نعرض لأهم ما يطرحه **علم الاجتماع الغربي من نظريات لفهم وتفسير المشكلات الاجتماعية مقسمين هذا الطرح السوسيولوجى الى اتجاهين نظريين يتمثلان** فى الاتجاه المحافظ (التوازن) والاتجاه النقدي (الصراع) .

تعد مسالة الحوار حول ابرز الاتجاهات النظرية والمنهجية المعاصرة لدراسة المشكلات الاجتماعية هى بذاتها حوارا حول تطور علم الاجتماع بوجه عام ولا يرجع ذلك فى واقع الامر لكون المشكلات الاجتماعية احد مجالات علم الاجتماع كغيرها من المجالات الاخرى ولكن الامر يرجع الى الحقيقة التى مؤداها ان تاريخ نشأة علم الاجتماع بل واليات تطوره عبر العقود ارتبطت بالمشكلات الاجتماعية السائدة في كل فترة على حده بل وحتمتها طبيعة هذه المشكلات اكثر من ذلك يمكن القول ان تاريخ الفكر الاجتماعى بل الانسانى بوجه عام كان الحافز والباعث الحقيقي له هو واقع المشكلات الاجتماعية التى خبرتها الانسانية حتى اننا يمكن ان نشير ونرصد ارهاصات فلاسفة الاغريق وكذا التراث الهائل الذى قدمه المفكرون العرب ثم فلاسفة عصر التنوير .

وحتى ظهور العلوم بعامة والعلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع على وجه التحديد على انها نتائج مباشرة وغير مباشرة لتأثير المشكلات الاجتماعية على الانسان وعلى رؤاه وتفسيراته .

في هذا العمل لا نسعى الى عرض الرؤى النظرية والمنهجية لعلم اجتماع المشكلات الاجتماعية وهو الامر الذى يتطلب منا تتبعا تاريخيا لأهم النظريات السوسيولوجية المفسرة للمشكلات الاجتماعية منذ بداية الاهتمام بالتنظير لها فى بداية القرن العشرين.

وهو الامر الذى قامت ولا زالت تقوم به العديد من الكتابات المدرسية وإنما نسعى هنا الى التركيز على ابرز ملامح الرؤى النظرية والمنهجية المعاصرة فى دراسة وفهم المشكلات الاجتماعية وعلية يمكن القول ان تطور علم الاجتماع وسوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية فى العقدين الاخيرين شهدا ملامح جديدة ترتبط بطبيعة تحولات وأزمات الرأسمالية وكذا طبيعة الظروف العالمية التى تخبرها الرأسمالية والعالم اجمع .

وتتحدد هذه السمة في تركيز قطاع كبير من السوسيولوجيين المهتمين بفهم وتحليل المشكلات الاجتماعية على قضايا النظام الاقتصادى العالمى وأزمات الرأسمالية فى علاقتها السببية مع قضايا العالم الثالث وعليه – كما سنرى فى العرض – اصبح التركيز يتم على مشكلات اللاتكافؤ واللاعدالة واللاديمقراطية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الطبقات والدول .

<u>من ابرز الملامح التى تميز المعرفة السوسيولوجية :-</u>

المعاصرة للمشكلات الاجتماعية هى تأكيد مشكلات الحداثة وعليه رفض الصرامة العلمية ومن ثم العودة الى منحى ما بعد الحداثة اى تأكيد عناصر الاختلاف والتباين ومن ثم الاخلاق والقيم والاختصار قدر الامكان فى القواعد العلمية التي تفصل علم الاجتماع عن غيره من العلوم الانسانية الاخرى من جهة والجمهور من جهة اخرى .

هنا بدأ علم الاجتماع عموما وعلم اجتماع المشكلات الاجتماعية على وجه التحديد يشهد مرحلة او بالأحرى طفرة منهجية حديثة ترفض دراسة المجتمع كمعطى يجب التسليم به ومن ثم ترفض الهيمنة فى دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية وتدعو الى تأكيد المحليات والخصوصيات والتشديد على الحياد العلمي فهي طفرة تعترف وتؤيد التباينات الثقافية والأبعاد الاخلاقية فى دراسة المشكلات الاجتماعية وأصبح التباين المنهجى القائم بين المهتمين بدراسة المشكلات الاجتماعية ينصب على مدى التمسك بقواعد منهجية صارمة.

من شانها منع اختلاط الظاهرة الاجتماعية بغيرها من الظواهر الانسانية الاخرى والتشديد على الصرامة العلمية من اجل اعطاء المعرفة السوسيولوجية الصبغة العلمية التى كثيرا ما تم معارضة ورفض امكانية توافرها .

وفى ضوء ما تقدم بدأت تظهر مجالات جديدة لدراسة المشكلات الاجتماعية تفرضها ظروف المجتمع المعاصر من جهة وتؤكد الرؤى المنهجية سابقة الذكر من جهة اخرى فلم يعد الاهتمام مقصورا على مشكلات كالسلوك المنحرف والإدمان والتفكك الاسرى .

ولكن انصب الاهتمام فى المقام الاساسى على مشكلات اللاتكافؤ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى كالتفرقة العنصرية والتفرقة بين الاجناس البشرية والتمييز النوعى بين الذكور والإناث وقضايا حقوق الانسان وحقوق المجتمعات الفقيرة وقضايا اللاتكافؤ الكونى ومشكلات البيئة ومشكلات عولمة الاقتصاد والتحول من الاستثمار فى مجال الصناعة الى الاستثمار فى مجال الخدمات وكذا العنف الاسرى وإهمال الاطفال وطبقية التعليم والإرهاب المحلى والإرهاب الدولى .

هذه النوعية من المشكلات الاجتماعية التى لا تركز اهتمامها على انحراف الفرد عن قيم المجتمع وثقافته بل تنطلق من رؤية كونية لتأثير تطور النظام الرأسمالي العالمي « ظروف وحجم ونمط المشكلات الاجتماعية ليس فقط في المجتمعات الرأسمالية بل وفى مجتمعات العالم الثالث بوجه خاص » .

المشكلات الاجتماعية والأزمة الراهنه لعلم الاجتماع :

اذا كانت الحوارات الاجتماعية بشأن ازمة علم الاجتماع العربى بدأت مع كتابات « س رايت ميلز « حول الخيال السوسيولوجي-تالكوت بارسونز- حول المشكلات التى تواجه علم الاجتماع في نهاية الخمسينيات وكذلك العمل الشهير لالفين جولدنر حول الازمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربى فى بداية السبعينيات فإن الحوار حول هذه الازمة استمر ولازال فى العقدين الأخيرين من هذا القرن .

ويمكن ايجاز محاولات تفسير ازمة علم الاجتماع الغربي المعاصر فى رؤيتين اساسيتين :

الرؤية الاولى :

تؤكد على ان السبب الأساسي وراء ازمة علم الاجتماع هو الحرية المتزايدة السائدة في المجتمع الأمريكي على وجه التحديد والغربى على وجه العموم علاوة على التباين والاختلاف بين ما تدعو الية الشعارات وما هو متحقق بالفعل فى المجتمع الغربي .

مما افقد الانسان فى هذه المجتمعات الثقة فى النظام ومن ثم كان تأثر الكثير من المثقفين وكذا المؤسسات الاكاديمية التى بدأت تتجه نحو التحرر المعرفى والقيمي وهو الامر الذى اصبح يهدد كيان علم الاجتماع اليوم .

ويطلق على هذه الرؤية التشخيص التشابهى او التماثلى وعليه يفسر انصار هذا التشخيص الازمة الحالية فى علم الاجتماع كجزء من فجوة الاجماع حول اجراءات تركيب المعرفة السيسيولوجية وصدقها .

اى ان الازمة ترجع الى حالة التباين والاختلاف التى تمثله الرؤى النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع ومن ثم نجد ان انصار هذة الرؤية او ذلك التفسير يجنحون الى رفض الرؤى المتباينة نظريا ومنهجيا.

فيقول « جيمس ديفيز « انه فى ظل الظروف الحالية يجب ان تتواءم مع كم هائل من الهراء-كرؤى ما بعد الحداثة والدراسات العرقية والنسوانية وعلم الاجتماع الانسانى وعلم الاجتماع النقدي .

من التباين لا نستطيع ان نرسم خطا فاصلا بين علم الاجتماع الاكاديمي المشروع وأنماط المعرفة الاخرى التى لا تدخل فى اطار علم الاجتماع .

وعليه يؤكد انصار هذا التصور ان اساليب الاختلاف الفكرى الجديدة انما هى فى واقع الامر تعكس تحرر النظام المعرفى السوسيولوجى وهو ما شجع بدوره على ظهور العديد من الرؤى والتباينات غير العلمية واسهم فى نفس الوقت فى انهيار المشروع السوسيولوجي ككل .

الرؤية الثانية :

لتشخيص ازمة علم الاجتماع هى تلك الرؤية التى تؤمن بل وتؤكد على ضرورة الاختلاف والتباين وهو الامر غير المتوفر في المعرفة السوسيولوجية المعاصرة من وجهة نظر انصار هذه الرؤية فغياب او على اقل تقدير قصور الرؤى النظرية والمنهجية بل وسيطرة منطلق ذى بعد احادى فى فهم الظواهر الاجتماعية وفى تكتيكات دراستها يعد السبب الرئيسى وراء ازمة علم الاجتماع .

يذهب مؤيدو هذا التشخيص الى التأكيد على التشخيص التماثلى الذى يدعو الى تحديد قواعد صارمة لكيفية قيام المعرفة السوسيولوجية او بالأحرى البروتوكول الوضعى الذكورى الابيض انما هو فى واقع الامر يخفى وراءه اشكالا وأنماطا مختلفة للاتكافؤ سواء بين الافراد او الجماعات او حتى الدول وهو الامر الذى ينعكس بطبيعة الامر على حالة علم الاجتماع .

مما سبق يتضح ان تفسير او تشخيص ازمة علم الاجتماع المعاصر اسهمت فى تبلور رؤيتين متناقضتين الى حد ما رؤية تؤكد على ضرورة تميز وتفرد وانفصال المعرفة السوسيولوجية نظريا ومنهجيا عن العلوم الاجتماعية الاخرى داعية الى تحديد القواعد العلمية التى تقوم بعملية التمييز والفصل هذه ورؤية لا ترفض وجود معايير علمية منهجية ونظرية لعلم الاجتماع ولكن فى اضيق الحدود حيث ان القواعد العلمية الصارمة تفصل العلم عن الواقع .

فطالما ان الواقع الذى يدرسه علم الاجتماع هو افراد المجتمع وخبراتهم الحياتية المتباينة فلابد من ان تعكس المعرفة السوسيولوجية هذه التباينات وتكون هنا امام حالة علمية لا يمكن استبعاد القيم والأخلاق فى تحديدها وهو الامر الذى لا يتنافى مع صدقها.

وعليه تدعو هذه الرؤية الاخيرة الى تدعيم تشجيع التباين والاختلاف واحترامه.

فى ضوء هذين التشخيصين لازمة علم الاجتماع تبلور اتجاهان اساسيان للنظرية السوسيولوجية تمثلا فى الرؤية التركيبية والرؤية النقدية المعاصرة بكا اجنحتها المتباينة وهى الرؤية التى تعكس مقولاتها المنظور التفكيكي .

هذا على اننا يجب ان نشير الى ان تراث علم الاجتماع المعاصر يشهد اليوم ايضا محاولات جديدة لإعادة احياء تفسيرات غير سوسيولوجية للمشكلات الاجتماعية من اهمها محاولة اعادة احياء التفسير البيولوجي للسلوك الانسانى .

الموقف النظري والمنهجي المعاصر لتفسير المشكلات الاجتماعية حوار وجدل :

فى مستهل الحوار حول ابرز الرؤى النظرية والمنهجية المعاصرة لدراسة المشكلات الاجتماعية لابد من التأكيد على القضايا التالية :

ان الوضع الراهن لعلم الاجتماع المعاصر نظريا ومنهجيا لازال وضعا مثيرا للجدل والحوار المستمر حول مقولاته المختلفة بمعنى اخر لا زال الخلاف قائما ومحتدما بين علماء الاجتماع المعاصرين حول الاشكاليات المنهجية

والنظرية ولا زالت العديد من قضايا العلم اشكالية او غير متفق عليها بعد .

فما وصلت اليه الرؤى والتفسيرات النظرية والمعرفية اليوم لا زال يثار حوله العديد من الحوارات والجدل.

تتبلور ابرز ملامح الجدل النظريه المنهجيه فى حوارات الرؤية التركيبية والرؤية التفكيكية الرؤية الحداثية والرؤية ما بعد الحداثية والرؤية التركيبية ورؤى الصراع- القوى الراديكالية.

من ابرز ملامح الموقف الراهن لعلم اجتماع المشكلات الاجتماعية هو – كما سبق وان اشرنا – اعادة احياء بعض النماذج الكلاسيكية فى تفسير المشكلات الاجتماعية وخاصة اعادة احياء التفسير البيولوجى ذلك الذى يعطى تبريرا علميا

ومن ثم شرعية مجتمعية لاستمرار اشكال ونماذج اللاتكافؤ العنصرى والنوعى والعرقى والدولى فى ظل اليات النظام الرأسمالي العالمى الجديد .

تمثل محاولات الاحياء هذه فى هذه الفترة على وجه التحديد- رد فعل لانطلاقة الرؤى النقدية (التفكيكية) الجديدة المنتشرة والممتدة افقيا فى الفكر السوسيولوجى الغربى عموما اليوم وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية .

ما لا يجب اغفاله فى هذا المقام هو ان اعادة احياء هذه التفسيرات البيولوجية المعاصرة إنما يتم داخل اطار الرؤية التركيبية ومقولاتها النظرية وتفسيراتها المنهجية .